

صحيفة المخطوط العربي كموضوع للبحث والوصف

قاليري قى بولوسين*

أريد أن ألفت النظر إلى العناصر الثلاثة التي تستعمل عادةً لوصف صحيفة المخطوط العربي، وهي :

- (1) مقياس الصحيفة (يعني طول المخطوط وعرضه)،
- (2) مقياس النص في كل صفحة،
- (3) عدد الأسطر في كل صفحة.

والفهارس المطبوعة للمخطوطات العربية لا يتفق بعضها مع بعض من حيث العناصر التي اختارها مؤلفوها لجعلها ميزة خاصة للمخطوط. وهناك الفهارس التي تُستعمل فيها العناصر الثلاثة بأجمعها، والفهارس الأخرى التي يُستعمل فيها مقياس الصحيفة (أو الورقة) وعدد الأسطر فقط، والفهارس التي تضمّ مقياس الورقة فقط، وأخيراً تلك الفهارس التي لا تضمّ إلا عدد الأسطر.

فما هو سبب اختلاف المفهرسين وعدم التوافق بين الفهارس في استعمال العناصر الثلاثة المذكورة ؟

من الظاهر أن استخراج عنصرٍ ما من العناصر الثلاثة هو من أسهل أعمال الباحث الذي يصف المخطوطات. ولهذا السبب يستحيل أن يكون انعدام عنصرٍ أو عنصرين في وصف المخطوط نتيجةً لسعي الباحث إلى توفير جهوده. وبرأينا، يعود سبب الخلاف بين الفهارس إلى عدم معرفتنا - لحدّ الآن - للغرض الحقيقي الذي تُدخل من أجله المعلومات الآتفة الذكر في الفهارس وكيفية الاستفادة منها. نعم، إن

Valery V. Polossine, Institut des Etudes Orientales — Léningrad.

(*)

مقياس الورقة ومقياس النص وعدد الأسطر - إذا أخذناها على انفراد كما ترد في بعض الفهارس - لا تتضمن أي علم جديد، ولا يبقى لنا إلا أن نعتبرها كلها مجرد صفات تميز مخطوطاً واحداً عن غيره. ومقاييسُ الورقة مثلاً كثيرة للغاية وتتغير من مخطوطة إلى أخرى بمقادير ضئيلة وفي نطاق واسع لدرجة أنها لا تنصاع للتحليل الإحصائي، وربما لا يمكن إجراء مثل هذا التحليل الإحصائي إلا بواسطة الكمبيوتر. غير أنه لا بد أن يكون الباحث موقناً - قبل أن يقوم بالإحصاءات الالكترونية - بأنه لا ينفق كثيراً من الوقت والجهد هدرًا، بل يستفيد منها. ومن المستحيل أن يثق الباحث في الوقت الحاضر بأية فائدة من تلك الإحصاءات.

ويجوز أن نقول نفس الشيء عن مقاييس النص المكتوب في صفحات المخطوطة. أما عدد الأسطر فتتلخص معرفتنا هنا فيما نعرفه منذ القدم، وذلك أن العدد الفردي للأسطر في الصفحة غلب على عددها الشفعي (أو الزوجي)، ولكن - لحدّ اليوم - لا نعرف سبب أغلبيته الحقيقي.

هذا، ولو أخذنا نفس المعلومات الكوديكولوجية معاً، فيمكن أن نعتبرها نظاماً مترابطاً كافة أجزائه ترابطاً لم نكشف عن طابعه بعد. ويكون هذا النظام المفروض شيئاً طبعياً للمخطوط العربي التقليدي الذي يبلغ تاريخه أكثر من ألف سنة. وتكفي الإشارة هنا - على سبيل المثال - إلى أن المسافة بين سَطْرَيْ النص المتلاحقين تُظهر نفسها في بعض الأحيان كوحدة قياسية يمكن أن نقيس بها لا ارتفاع النص فقط، بل وعرضه أيضاً. وإن هذه الوحدة القياسية تتفق مع القياس الخطّي القديم الذي كان يستعمل في الدول الإسلامية في الماضي. وتتعلق المسافات بين أسطر النص مباشرة بعدد الأسطر في النص، وكثيراً ما يفصل المفهرسون بين عدد الأسطر وبين مقياس النص - كما قد أشرنا إليه آنفاً - ويعلقونه في وصفهم للمخطوط بمقياس الورقة. وهذا - على ما يبدو - شيء غير معقول.

إن إمكانية قياس كافة جوانب النص بوحدة الأذرع الإسلامية القديمة تؤدي بالباحث إلى التساؤل حول إمكانية قياس الورقة أيضاً بنفس الوحدات، كما يظهر مسألة تناسب حجمي النص والصفحة فيما بينهما. وبكلمات أخرى، تظهر - وللمرة الأولى - الحاجة إلى التحليل الإحصائي لتلك المعلومات الكوديكولوجية التي كانت تُجمَع في فهارس المخطوطات العربية طيلة سنوات وعقود.

أما طرائق التحليل الرياضية فإنها تطلب دقة القياس المعينة. وبدلاً تصفح الفهارس على أن أوراق المخطوطات كانت ولا تزال تقاس بدقة منقطعة النظر - يعني تقاس تارة بالمليمترات، وهذا أحسن الحالات، وتارةً بدقة حتى نصف سنتيمتر أو سنتيمتر كامل.

إذا أضفنا إلى ذلك التضارب أن المخطوطات المجلدة قد تعرّضت كلها في وقتها المناسب لقطع أوراقها في أثناء التجليد، فيمكن القول إن مقياس الأوراق المذكورة في الفهارس والمقاييس الأصلية لنفس الأوراق تختلف اختلافاً كبيراً. ويجوز أن نقول نفس الشيء تقريباً عن مقاييس النص المسجلة في فهارس المخطوطات.

وبهذه الصورة، فالمقاسات التي جرت، في حين من الأحيان، بدون القصد للاستفادة منها في المستقبل غير دقيقة؛ ولعلها - في أغلبيتها - عديمة الفائدة للأبحاث.

ومن الفجعة أنه أدخلت مقاسات النص في الفهارس، وهي تقريبية وغير دقيقة؛ إذ إنه من هذه المقاسات بالذات يمكن استخراج وحدة القياس التقليدية المذكورة آنفاً. وفي الحقيقة، ربما ليست مقاسات النص بأحسن المصادر لاستخراج هذه الوحدة القياسية. الواقع أن المخطوطات العربية كلها تقريباً تستبقي آثار «المسطرة» على صفحاتها (والمسطرة، كما نعرف، عبارة عن جهاز بسيط لتسطير صفحة المخطوط للكتابة عن طريق كبس الخطوط على الورقة بالاستنسل [the stencil]، وهذا الأخير هو المسطرة بالذات). وإن المسطرة هي التي يحدّد إطارها (أو حجمها) أبعاد النص الهندسية. ولهذا السبب قد يعطينا قياس المسطرات أرقاماً أدق من أبعاد النصوص الواردة في الفهارس. بيد أنه لم ترد بعد مقاسات المسطرات، للأسف، ولا في فهرس واحد. ويمكن أن نعتبر ذلك تقصيراً في علم الفهرسة العربية.

وأخيراً، إن الإهمال لمقاسات الهوامش هو عيب آخر في الأسلوب المستعمل الآن لوصف صحيفة المخطوط العربي؛ إذ أنه يمنعنا من دراسة الفرضية حول المباديء الهندسية لرسم حجم النص على صفحة المخطوط.

وما كان في نيتي أن أوفق بين عناصر وصف صحيفة المخطوط الآنف الذكر بقصد تكوين قواعد معينة للورقة العربية - حقيقة كانت أم فرضية -، بل وددت

فقط أن أدلّ على أن الطريقة الراهنة لوصف صحيفة المخطوط تمكّنا من أن نظنّ، من جهة، أن المخطوطات قد تضمّ بين دفتيها وحدةً قياسيةً خاصةً لقياس جميع أبعادها. ومن جهة أخرى، نفس الطريقة بالذات لا تسمح، مع الأسف، أن يعالج الباحث بإجراء تحليل تلك الأبعاد، لأنه لا تضمّ الفهارسُ المعلومات اللازمة لذلك (المتعلقة بمسطرات وهوامش مثلاً) أو لأنه لا تؤمّن الفهارسُ دقة المقاسات المطلوبة (فيما يتعلق بأبعاد ورقة المخطوط والنص عليها). ولا يبقى لنا إلا أن نتأسف في هذا الصدد، لأن أكثرية المخطوطات العربية قد وُصفت في الفهارس، ولا شيء يساعد على ذلك الأمر المتأسف عليه. أما المخطوطات غير الموصوفة حتى الآن فيجوز أن نصحح ونحسن طريقة وصفها، ويجب الاعتناء بذلك دون تمهّل ولا إبطاء. وفي رأينا، لا بد من الاعتناء بالعناصر المذكورة أعلاه وإدخالها في الفهارس الجديدة.

وفي ختام الكلام عن وصف صحيفة المخطوط أودّ أن ألاحظ أن استخراج القياس الخطّي التقليدي بواسطة المسافات ما بين أسطر النص هو عامل مهمّ في فحص القواعد الهندسية المطبّقة في المخطوطات العربية عامّة، وفي تحديد الميزات الفردية لكل مخطوط على وجه الخصوص. وإضافة إلى ذلك، يكون استخراجه أيضاً شيئاً هاماً للميتروولوجيا العربية التقليدية (أي علم القياس التاريخي) لأنه يمكن من تحقيق كافة الوحدات القياسية الخطّية المجمّعة في كتب البحث بالأسلوب الجديد - أعني المخطوطات العربية المؤرّخة والتي نعرف أمكنة نسخها. ويمكننا ذلك - أو يكلفنا، على الأقل - من أن نرسم شيئاً فشيئاً خريطة استخدام أنواع الذراع المتعددة في البلدان الإسلامية المختلفة في القرون الوسطى.